السياسة حين تصطدم بالخبز والذاكرة

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

الورقية المستقلة الأولى بعد التحرير

العدد 13 ـ الأحد 25 كانون الثاني «يناير» 2026

www.ninarpress.net

التحالف الدفاعي السعودي الباكستاني التركي..

قوة ضد التوسع والعدوان

من النوروز إلى وقف النار
9

شقوق الجدران في حارات دمشق القديمة
10

دير الزور تستعيد ثرواتها..
الشارع ينتظر نتائج ملموسة على الأسعار والمعيشة

الافتتاحية

طريق كرد سوريا الآمن.. طريق الاندماج الوطني

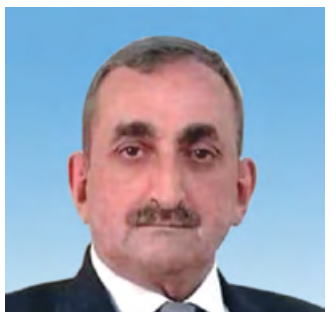

أسامة آغي

قبل الحديث عن طريق «كرد سوريا الآمن» ينبغي أن نضع أمام القارئ الكردي خصوصاً والقارئ السوري عموماً الحقائق التالية: أحداث القامشلي عام 2004 م المفتعلة دفعت أنصار حزب PKK الكردي التركي إلى تشكيل إطار سياسي أطلقوا عليه تسمية حزب «الاتحاد الديمقراطي» اختصاراً PYD.

منذ البداية حمل هذا الحزب مشروع PKK العابر للوطنية في بلدان يتواجد فيها مكون كردي، هذه البلدان هي (تركيا العراق إيران سوريا).

مشروع PKK يهدف إلى بناء دولة كردية كبرى عبر اقتطاع أراضٍ من جنوب شرق تركيا ومن شمال العراق ومن شمال غرب إيران ومن شمال شرق سوريا.

هذا المشروع يحتاج إلى استخدام القوّة العسكرية وفق رؤية مؤسس هذا الحزب المعتقل في تركيا «عبد الله أوجلان»، وبناء عليه تمّ تشكيل ميليشياته، التي عملت على القيام بأعمال إرهابية ضد الدولة التركية منذ عام 1980م وفق التصنيفات التركية والدولية والأممية.

في سوريا ذهب النظام الأسدي البائد إلى تسليح ميليشيا PYD بعد تفجّر الثورة السلمية في البلاد، وتسليح «قوات الحماية الكردية العسكرية YPG، من أجل منع المكوّن الكردي السوري من الانخراط بالثورة.

قامت YPG بحملات قمع واعتقالات ضد أحزاب المجلس الوطني الكردي، والذي خرجت جماهيره بمظاهرات سلمية في مدن محافظة الحسكة وبلداتها.

كما تردد أن قوات الحماية الكردية هي من يقف خلف اغتيال الناشط الثوري الكردي مشعل تمّو، لإسكات أي صوت يناصر الثورة السلمية السورية، سيما أن هذا الاغتيال يخدم نظام الاستبداد الأسدي آنذاك.

إن تشكيل ما سمي «قوات سوريا الديمقراطية» من النواة الصلبة للذراع العسكرية YPG بتدخل أمريكي صريح على قاعدة محاربة داعش ساهم في عمل هذه الذراع على محاولة تنفيذ رؤية «كردستان الكبرى» التي نادى بها أوجلان، رغم وجود نسبة عربية في تشكيلها. وبناء على ما تقدّم يتضح تماماً أن إطلاق تسمية «روج آفا» و(تعني غرب كردستان) على مناطق شرق الفرات إنما هي محاولة تزوير صريحة لاسم منطقة الجزيرة العربية السورية شقيقة المناطق الفراتية، والتي هي مناطق تسكنها القبائل العربية ومكونات سريانية وآشورية وعدد من المكونات السورية الأخرى منذ ما بعد الفتح الإسلامي لها.

لذا يمكننا القول، أن إيهام حزب PYD للمكون الكردي السوري تتضح عبر زرع هذه الأفكار المضللة في وعيه، لزجّه دون مصلحة وطنية له في خدمة مشروع عابر للوطنية.

لذا قاوم المجلس الوطني الكردي ذو التوجه الوطني السوري طروحات وسياسات حزب الاتحاد الديمقراطي، وأوضح أنها تطيح باستقرار كرد سوريا كجزء من النسيج الوطني السوري.

إن ضغط المكون الكردي السوري على قوات سوريا الديمقراطية بدعوتها لها بالاندماج مع مؤسسات الدولة السورية، وتحديداً بعد المرسوم الرئاسي رقم 13 لعام 2026م، والخاص بالمكون الكردي، سيساهم دون شك في منع صراع عبثي تدفع نحوه عناصر PKK الأجنبية، التي تتحكم بمفاصل هذه القوات.

الصوت الوطني الكردي السوري هو المطلوب. فهل سنسمعه عالياً حماية لوحدة سوريا ووحدة مكوناتها في دولة المواطنة الجديدة؟

حول الوضع الدستوري والقانوني في سوريا بعد الأحداث والتطورات الأخيرة

من المؤسف حقا ما وصلت إليه الأوضاع الراهنة في الجزيرة العربية السورية من خلال رفض قسد تنفيذ بنود الاتفاقية المعقودة بينها وبين حكومة الجمهورية العربية السورية في العاشر من آذار عام 2026 ومحاولتها ممارسة المناورة في اللحظات الأخيرة من مهلة هذا الإتفاق لكسب بعض الميزات واضافة أخرى غير منصوص عليها وتعطيل ما هو غير مناسب لها وكذلك ممارسة نفس المناورة على الإتفاق الأخير بين الرئيس أحمد الشرع وقائد قسد.

حاولت قسد فرض أجندة سياسية تناسبها بالقوة الوهمية التي تعتقد أنها تملكها على بقية المكونات السورية الأخرى بغض النظر عن حجم هذه المكونات بما فيها بعض الأخوة الكورد الغير منضوين تحت سيطرتها. مثل فرض اللامركزية السياسية والإدارة الذاتية لكل شيء بما فيها الموارد البشرية والمحاصصة العسكرية والأمنية ضمن الجيش العربي السوري وقواته الأمنية. هذه المطالب الغير مقبولة من أكثر السوريين حكومة وشعبا. فلا يوجد لها مثيل في جميع دول العالم المتحضر الديمقراطي، فلا وجود للامركزية السياسية المستقلة ولا لقوة عسكرية مستقلة ولها خصوصية أثنية داخل أي جيش في العالم بل أمام أعيننا أمثلة قبيحة وغير ناجحة ومعطلة وشالة للحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية لبلادها مثل حزب الله اللبناني وقوات الحشد الشعبي العراقية.

نتسأل: هل طبقت قسد الإدارة الذاتية واللامركزية السياسية على محافظات دير الزور والرقة والحسكة التي كانت تحت سيطرتها وتحكمها. بالطبع لا لم تطبق ذلك مما جعل مطالبها تفتقر إلى المصداقية والقبول.

على كل حال كلي أمل ورجاء أن تتوحد سوريا تحت راية دولة واحدة أيا كان حاكمها، تمثل جميع السوريين على مختلف مشاربهم ونبني معا الهوية السورية الجامعة العابرة لكل الطوائف والمذاهب والقوميات والأثنيات وتطبيق مبدأ التشاركية الفعلية لا الشكلية. وأنا أفضل تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية والثقافية فهي الحل الأمثل حسب رأيي لبلد مثل سوريا التي يوجد فيها فسيفساء متنوعة وحيوية تورث القوة والمناعة والإستقرار للبلد.

إذا تمكنت، واعتقد أنها ستتمكن، الحكومة السورية الحالية والتي تحظى باعتراف المجتمع الدولي كافة والكثير الكثير من المجتمع السوري الداخلي من توحيد سوريا وفرض سيطرتها على كامل التراب السوري وفرض الإستقرار السياسي والعسكري والاجتماعي المطلوب لبدء في بناء الدولة بالشكل الصحيح سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا حيث منحها المجتمع الدولي والقوى الدولية الكبرى مهلة خمس سنوات كفترة انتقالية لإعادة بناء سوريا الجديدة المنشودة.

المحامي عبد الحكيم الخيرات
رئيس مكتب التنظيم والإدارة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي السوري

بناء دولة المواطنة المتساوية بين جميع المكونات السورية دولة القانون والاستقرار الذي يعتبر جوهريا في بناء الإقتصاد القوي وجلب الإستثمارات الأجنبية والشركات العالمية وخلق فرص عمل هائلة للسوريين مما يؤدي إلى حياة كريمة للمواطنين كافة.

والبدء بكتابة دستور دائم لسورية من خلال لجنة تأسيسية منتخبة حيث يكرس في هذا الدستور جميع حقوق المواطنة المتساوية والواجبات والاعتراف بجميع المكونات التي تشكل النسيج الإجتماعي السوري وحقوقها الثقافية والإجتماعية وتحديد شكل الدولة ونظامها السياسي كل ذلك من خلال الدستور الدائم وليس فرض شكل الدولة ونظامها السياسي من خلال القوة العسكرية الوهمية والمصالح الضيقة للمكونات.

كذلك هذا الاستقرار سيؤدي حتما إلى تطوير وتحديث جميع القوانين والأحكام الحالية سواء أكانت مدنية أو جزائية أو اقتصادية أو مالية أو غيرها حيث سيتم دراسة سبل تطوير هذه القوانين ودراسة انعكاسها في التطبيق الواقعي على المجتمع وإلى بناء نظام قضائي مستقل وعادل ونزيه.

الدولة الحديثة وفق منظور حزب التجمع الوطني الديمقراطي

الدولة الحديثة وفق منظور حزب التجمع الوطني الديمقراطي هو السعي والطموح لجعل الدولة في مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا .

فعلى المستوى الاقتصادي لايمكن أن ترقى الدولة الى مصاف الدول الحديثة دون أن تملك أقتصادا قويا يؤهلها لأن ترقى الى مصاف الدول الحديثة. وهذا مانسعى في حزب التجمع الوطني الديمقراطي. وذلك لا يتم إلا من خلال الإستثمار في خيرات البلاد التي حبا الله بها البلاد. من خيرات وثروات باطنية وموقع جغرافي وتوفر المياه وبالإضافة الى ذلك أيضاً وجود العامل الاقوى وهو الإنسان السوري وطاقاته الخلاقة. والتي يشكل عنصر الشباب فيها أكثر من 70% .

*العامل الاجتماعي وهو الوصول بالمجتمع من حيث التعليم والصحة والوفرة. والعيش الكريم والمسكن والخدمات اللوجستية(مواصلات، خدمة الاتصالات ، طرقات، بنية تحتية، جامعات، مشافي، مكتبات، مدارس مدن نموذجية مياه الشرب، التدفئة، فرص العمل للجميع) الخ.

على المستوى السياسي وهو من الأهمية بمكان : وهو جعل سورية من الدول الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية كون السوريين قد نشروا ياسمينهم في أرجاء المعمورة ولديهم طاقات خلاقة في كافة المجالات في الطب الهندسة والتعليم والطبخ والفن. ناهيك عن ذلك بناء افضل العلاقات مع دول الجوار والوصول الى صفر مشاكل .

وهذا الأمر لايتم تحقيقه إلا بوجود حالة أمنية يسودها الاستقرار الأمني وهذا لايوفره إلا جيش قوي وأمن داخلي يحمي الحدود ويحمي البلاد ويوفر الاستقرار والطمأنينة للمجتمع.

أما الدولة الوطنية وفق منظور حزبنا حزب التجمع الوطني الديمقراطي. هو الدولة التي يكون ابناؤها سواسية أمام القانون. ولهم حرية ممارسة معتقداتهم وتأمين العيش الكريم والتعليم والصحة وفرص العمل للجميع. هذا الأمر يفرض على المواطنين واجبات حيال وطنهم وهو الحفاظ على سلامة البلاد والدفاع عن حياضها ضمن الهيكيليات والمؤسسات التي يتم دمج الأفرادبها. وكذلك من خلال جيش وطني جامع لكل الطيف السوري واي دعوة للانفصال ولاستقواء بالخارج والدعوة على تمزيق البلاد يعتبر خيانة ويعرض صاحبها للمسائلة والعقاب حسب القانون المعمول به في البلاد. والدولة الوطنية هي الدولة التي تحمي ابناءها . وتتيح فرص المشاركة لهم في البناء وحق الانتخابات والترشح لكافة المناصب. فهم لهم حقوق وعليهم واجبات . وحزب التجمع الوطني الديمقراطي هو أول من أطلق عن طريق رئاسته السيد الدكتور صلاح وانلي

محمد سعد العيسى
نائب رئيس المكتب السياسي في حزب التجمع الوطني الديمقراطي

التزام (دم السوري على السوري حرام). وذلك ضمن الضوابط التي ذكرناها أنفا.

التحالف الدفاعي السعودي الباكستاني التركي..

قوة ضد التوسع والعدوان

كتب المشرف العام:

اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المشترك الموقعة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الباكستانية بتاريخ 17 أيلول/ سبتمبر هي اتفاقية ضرورية للبدء بتشكيل حلف دفاع استراتيجي إسلامي.

وإن سعي تركيا إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية يكشف عن رغبة تركية عميقة بضرورة تغيير موازين القوى العسكرية إقليمياً ودولياً. وقد أكّد هاكان فيدان وزير الخارجية التركي أن هناك محادثات بشأن تحالف دفاعي ثلاثي مع السعودية وباكستان.

إن ولادة تحالف عسكري وأمني بين الدول الثلاث المذكورة سيعيد ترتيب موازين القوى العسكرية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، فالباكستان دولة نووية، وهذا يشكّل عامل ردع لأي محاولات للسيطرة على العالم الإسلامي وتحديداً الشرق الأوسطي الذي يتشكّل في غالبيته الساحقة من الدول الإسلامية.

كذلك ينسحب الأمر على الدولة التركية التي تمتلك فعلياً ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى أنها دولة تنتج غالبية احتياجاتها من الأسلحة المتطورة، وهي تتقدم باتجاه الصفوف العشرة الأولى في مجموعة العشرين الأقوى اقتصادياً على المستوى العالمي.

أما المملكة العربية السعودية وهي الأخرى التي تمتاز بأنها الشقيقة الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي، وتنتمي إلى مجموعة العشرين الاقتصادية العالمية، فإنها قوّة اقتصادية إقليمية كبرى، وتعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة سلام وتنمية، وفي نفس الوقت تنفّذ خطة اقتصادية ونهضوية كبرى من خلال استراتيجية 2030 التي وضع أسسها وخطّط لآفاقها الأمير محمد بن سلمان ولي عهدها.

إن نظرة موضوعية وقارئة لهذا التحالف الضروري، يدفعنا للقول: إنه يشكّل قبضة القوّة ضد سياسة اليمين الإسرائيلي» التي ينفّذها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وضدّ كل احتمالات التهديد التي تتعرض لها الدول الإسلامية فرادى، والتي تقوّض ركائز استقرار بلدان الشرق الأوسط سياسياً، وتعمل على الهيمنة عليها عبر تفتيها بصراعات مفتعلة داخلياً.

المملكة العربية السعودية عبر رؤية ولي عهدها تحتاط لأمور عديدة لا تساهم في حفظ استقرارها فحسب، بل تساهم في استقرار الشرق الأوسط برمته، باعتباره منطقة غنيّة بالثروات، ويحتلّ موقعاً جيوسياسي بين قارات العالم القديم الثلاث.

إن ولادة حلف عسكري إسلامي بات أكثر من ضرورة، هذا الحلف وجد فيه الأمير السعودي محمد بن سلمان جدار صدٍ لكل محاولات الهيمنة على المنطقة وثروات شعوبها، مما يساعد على تنمية بلدانها بصورة مستدامة.

الإعلان عن ولادة الحلف الإسلامي سيغيّر كل موازين القوى المتحكمة بمنطقة الشرق الأوسط لصالح شعوبها، وسيطلق طاقات التنمية والتطوير وبناء السلام على قاعدة القوة. وهذا سيلجم إسرائيل عن محاولتها إخضاع الشرق الأوسط عبر رؤية شمعون بيريس، وسيساعد على ولادة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية بموجب القرارات الدولية.

نحو فهم للهوية والسيادة في سوريا الجديدة «9»

التحول السياسي وإشكاليات الهوية الوطنية ما بعد 2024

منذ سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024، دخلت الهوية الوطنية والسيادة في سوريا مرحلة انتقالية مفتوحة، يمكن توصيفها بأنها مرحلة إعادة تشكّل غير مكتملة، تتسم بالتوتر بين الإرث القديم ومحاولات بناء واقع جديد.

على مستوى الهوية الوطنية، لم تعد الهوية المفروضة سابقًا – القائمة على خطاب رسمي واحد وشعارات جامعة شكليًا – قادرة على الاستمرار. ما ظهر بعد السقوط هو فراغ هويّاتي نسبي، ترافق مع عودة الأسئلة المؤجَّلة حول معنى أن تكون "سوريًا": هل الهوية تُبنى على المواطنة؟ أم على الانتماءات الدينية والإثنية؟ أم على التجربة المشتركة للمعاناة والنجاة؟ في الواقع، برز اتجاهان متوازيان؛ الأول يحاول إعادة تعريف الهوية الوطنية على أساس مدني جامع يتجاوز الطائفة والإثنية، مستندًا إلى فكرة المواطنة المتساوية، والثاني يعكس استمرار الهويات الفرعية كآليات حماية ذاتية بعد سنوات طويلة من الحرب وانعدام الثقة. وبالتالي، يمكن القول إن الهوية الوطنية بعد السقوط لم تنهَر، لكنها أُعيد فتحها للنقاش والصراع الرمزي.

أما السيادة، فكانت ولا تزال أكثر الملفات تعقيدًا. فبسقوط النظام، انتهت صيغة من السيادة كانت في جوهرها سيادة شكلية، مرتبطة بالسلطة أكثر من ارتباطها بإرادة المجتمع. لكن هذا السقوط لم يؤدِّ تلقائيًا إلى استعادة سيادة كاملة، بل كشف عن سيادة منقوصة تتنازعها عوامل داخلية وخارجية. القرار الوطني لم يصبح بعد مستقلًا بشكل كامل، في ظل استمرار التأثيرات الإقليمية والدولية، وتعدد مراكز القوة داخل البلاد. ومع ذلك، ظهرت للمرة الأولى فرصة حقيقية لربط مفهوم السيادة بإرادة السوريين أنفسهم، لا بشرعية القوة أو القمع.

بالتوازي، بدأ يتبلور وعي جديد يربط بين السيادة والهوية: فلا سيادة حقيقية من دون هوية وطنية جامعة، ولا هوية مستقرة من دون دولة تمتلك قرارها وتحتكر العنف المشروع وتعمل وفق عقد اجتماعي واضح. هذا الترابط أصبح حاضرًا في النقاشات السياسية والمدنية، حتى وإن لم يُترجم بعد إلى مؤسسات راسخة.

خلاصة المرحلة الممتدة من ديسمبر 2024 أن سوريا تعيش سيادة قيد التشكّل وهوية قيد التفاوض. لم تُحسم الاتجاها ت بعد، لكن الفارق الجوهري عن الماضي هو أن الهوية الوطنية لم تعد مفروضة من أعلى، والسيادة لم تعد مجرد شعار، بل موضوع نقاش وصراع سياسي ومجتمعي مفتوح، ستكون مآلاته مرتبطة بقدرة السوريين على إنتاج عقد اجتماعي جديد ودولة تعكسهم لا تهيمن عليهم.

بقلم جمال حمّور

دير الزور تستعيد ثرواتها..

الشارع ينتظر نتائج ملموسة على الأسعار والمعيشة

محمد عبد الصمد الجنيد

تعود دير الزور اليوم لتتصدّر المشهد الاقتصادي السوري بوصفها حجر الزاوية في مسار التعافي الوطني. فمع استعادة الدولة السيطرة على مساحات واسعة من المحافظة وتأمين حقول النفط والغاز، بدأت ملامح مرحلة جديدة تتشكل، تُطوى فيها سنوات طويلة من الاستنزاف والنهب الذي طال ثروات السوريين.

استعادة حقول النفط والغاز ... بداية التعافي الحقيقي

لطالما عُرفت دير الزور بأنها خزان الثروات السورية، فهي تحتضن أكبر حقول النفط في البلاد، مثل حقل العمر الذي ينتج نحو 20 ألف برميل يومياً، وحقل التنك الذي ينتج قرابة 1000 برميل يومياً، ومعمل غاز كونيكو الذي ينتج 13 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً، إلى جانب حقل الجفرة. ولا تقتصر أهمية المنطقة على منشآت الطاقة فحسب، إذ يبرز أيضاً مجبل الأسفلت في منطقة المعامل شمال شرقي دير الزور بوصفه منشأة خدمية محورية، يوفّر المواد اللازمة لصيانة الطرق وتأهيل البنى التحتية، ما يجعله جزءاً أساسياً من دورة الإعمار والتنمية المحلية. ولا تمثّل استعادة هذه المنشآت الحيوية مجرد استرجاع للسيادة الجغرافية، بل تشكّل أيضاً بداية لتخفيف الأزمات المعيشية وأزمة الطاقة التي أثقلت كاهل السوريين لسنوات.

ومع عودة تلك الحقول إلى كنف الدولة، سيُستأنف الإنتاج تدريجياً، بما ينعكس مباشرة على حياة الناس. كما أن الاعتماد على الإنتاج المحلي يخفّف من فاتورة الاستيراد ويحدّ من استنزاف القطع الأجنبي، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى كل مورد يعزّز صمودها الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يرى أيمن علوني، الاستشاري الاقتصادي، أن استعادة آبار النفط "خطوة مهمة، لكنها تحتاج إلى إدارة شفافة قبل أن تنعكس على الاقتصاد بشكل ملموس"، مؤكداً أن "سعر الصرف لن يتحسن فوراً، فالنفط عنصر مهم، لكنه ليس العامل الوحيد المؤثر في السوق".

إنهاء سنوات النهب وإطلاق إدارة وطنية للثروات

خلال سنوات الحرب، تعرّضت ثروات دير الزور لعمليات نهب ممنهجة نفّذتها مجموعات مسلّحة وقوى خارجية، كما جرى تكرير النفط بطرق بدائية خلّفت أضراراً اقتصادية وبيئية. اليوم تعمل الحكومة على إعادة تأهيل الآبار باستخدام تقنيات حديثة ترفع الكفاءة الإنتاجية وتحدّ من الهدر، في خطوة تعكس توجهاً نحو إدارة وطنية رشيدة للثروات الطبيعية، بما يعزّز فرص التعافي الاقتصادي في المنطقة الشرقية وسائر المحافظات.

وفي السياق ذاته، أكد يوسف قبلاوي الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول، خلال مؤتمر صحفي في حقل العمر، أن الشركة تعمل على تحقيق نقلة نوعية في قطاع النفط والغاز بالتعاون مع شركات محلية وأجنبية، مشيراً إلى أن حقل العمر سيصبح قريباً ملكاً للشركة السورية للبترول.

كما أوضح قبلاوي، أن الحكومة تنسّق مع الجيش العربي السوري لاستلام جميع الحقول النفطية، وأن هناك اهتماماً من شركات أمريكية بالاستثمار في حقول الغاز بمحافظة الحسكة.

ولفت قبلاوي إلى وجود خطة وطنية لإعادة تأهيل الآبار بكوادر محلية، مبيناً أن حقل العمر كان ينتج سابقاً نحو 50 ألف برميل يومياً، بينما لا يتجاوز إنتاجه الحالي 5 آلاف برميل، ما يستدعي جهوداً تقنية وإدارية مكثفة لاستعادة قدرته الإنتاجية.

انعكاسات اقتصادية يترقبها الشارع

في الأسواق، يعبّر التجار عن تفاؤل مشوب بالحذر. يقول حازم حنيش، تاجر مواد غذائية في مدينة دير الزور، إن "الناس متفائلة، لكن الأسعار لن تنخفض ما لم يعود الإنتاج النفطي فعلياً ويؤثر على تكاليف النقل والطاقة". أما مصطفى المصلح، تاجر أدوات منزلية، فيرى أن "عودة الموارد النفطية قد تساعد في تحسين أسعار الصرف، لكن الأمر مرتبط بقدرة المؤسسات على إدارة العائدات"، مضيفاً أن "توفر الوقود بسعر معقول سيخفض تكاليف الإنتاج، وهذا ينعش الحركة الصناعية في المنطقة".

دير الزور ... قلب سورية الاقتصادي يستعيد نبضه

بهذا المشهد، تبدو دير الزور أمام فرصة حقيقية لاستعادة دورها كقلب اقتصادي نابض، وركيزة أساسية في مسار التعافي الوطني خلال المرحلة المقبلة.

القوزله... طقس اجتماعي تراثي أصيل في جوهره فلسفة للحياة

يعيش أهالي الساحل السوري منتصف شهر كانون الثاني طقساً اجتماعياً تراثياً تقليدياً تعود جذوره إلى العهد الآشوري، حيث يجتمع فيه الناس على المحبة والألفة بتفاصيل متعددة منها إشعار النار في المواقد وصناعة الخبز المشوش أو خبز الزيت وطهي الآكلات التراثية والفطائر المتنوعة، ويسمى بالقوزله.

يصادف هذا اليوم ما بين يومي 13 و15 كانون الثاني من كل عام حسب التقويم الغربي، ويعتبر هذا اليوم رأس السنة الشرقية، وفق ما أكده الجد "محمد حاتم" من ريف مدينة بانياس التابعة لمحافظة طرطوس.

ويضيف بأن التسمية آشورية من كلمة قوزلو وتعني قزل النار وإشعالها، حيث توقد النار طلباً للدفء والطهي، ولا يعتبر هذا الطقس دينياً أو رسمياً ولكنه تراثي قديم وجميل يجتمع فيه الناس ويقدمون الضيافة من مختلف الأكلات التراثية المرتبطة بهذا الطقس كالخبز الموش المعجون بالزيت والبهارات والفلفل الأحمر كوجبة أساسية إضافة إلى مختلف الفطائر الأخرى، ويعم التسامح والمحبة بين الناس.

وكان قد أرخ الباحث التراثي المرحوم "حسن اسماعيل" في مذكراته أن هذا الطقس يقوم على التقويم الغريغوري ويحتفل به أبناء الساحل السوري عموماً كبداية لرأس السنة الشرقية بالاعتماد على السنة الشرقية والسنة السومرية القديمة وتلامس المواسم تقلبات الطقس والطبيعة.

أصل التسمية

ووفقاً لما أرخه الباحث التراثي "اسماعيل" تعود أصول التسمية "القوزله" إلى "قوزي- زلبة" أي لحم الضان، والزلبة هي لحم بالعجين المقلي، وهذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فالقوزلة تسمية آشورية من كلمة "قوزلو" وتعني إشعال النار كنوع من الاحتفال بهذا الطقس الاجتماعي التراثي.

وقد كان القدامى يشعلون النار كنوع من الإعلان عنه، حيث أن التقويم الشرقي كان معتمداً في عهد يوليوس قيصر الروماني عام /44/ قبل الميلاد، وفي عام /1853/ في عهد البابا "غريغوريوس" الثالث عشر الروماني وجد العلماء الفلكيون أن فرقاً صغير بين السنة الشمسية على التقويم اليولياني وبين الواقع آنذاك، فتم تصحيح التقويم في عهده مع فارق عشرة أيام، ليصبح الفارق في وقتنا الحالي /13/ يوم.

اختلفت طقوس الاحتفال بهذا الطقس الاجتماعي التراثي الغارق بالقدم منذ النشئة إلى يومنا هذا ولكنه مستمر بأساسياته القائمة على المحبة والألفة والتسامح وإشعال النار للتدفئة والطهي كجوهر فلسفي للحياة وارتباطها العميق مع الطبيعة وروحها.

لم يكن خروج المرأة السورية من بلادها خيارًا، بل فعل نجاة لها ولأسرتها من حرب دمّرت الحجر والبشر ومن نظام صادر الحرية والسياسة معًا. في ألمانيا، وجدت النساء أمانًا جديدًا، لكن التحديات لم تنتهِ بالغربة؛ فقد واجهن واقعًا يمنحهن اسمًا قانونيًا وقرارًا مستقلًا وحدودًا واضحة لما يُسمح به في حياتهن ومستقبل أطفالهن... بعد أكثر من عقد على هجرة السوريين، لم تعد المرأة مجرد متلقية للسياسات، بل فاعلة في حياتها الأسرية والمهنية، وصار وعيها بحقوقها ممارسة يومية.

مع تحرير سوريا في ديسمبر 2024، عاد السؤال المحوري: هل العودة حق كامل، أم مخاطرة قد تعيد خطوات المرأة إلى الوراء؟

في هذا التحقيق الإنساني، تفتح نينار برس ملف المرأة السورية في ألمانيا، مستطلعة تجارب خمس نساء سوريات يروين قصصهن عن التحولات التي عاشتها المرأة بين وطن غادرنه قسرًا وبلد احتضنهن بالقانون، وكيف صارت قراراتهن اليوم ترتكز على الخبرة والاستقلالية والأمان المؤسسي.

السوريون في ألمانيا
المرأة بين الحقوق والحريات في الوطن والمهجر

إعداد: خالد المحمد

ريم صبحي العبد الله: التربية رسالة... والعودة باسم الأطفال:

تشكل التربية الخيط الناظم في حياة ريم، سواء في سوريا أو ألمانيا. عملت سنوات على تدريس التربية الإسلامية، معتبرة المادة مساحة أخلاقية وإنسانية:

"سبحان الله، منحني الله قدرة كبيرة على جذب الطلاب للاهتمام بالدين والمادة."

في ألمانيا، واجهت عوائق من بينها ارتداء الحجاب، لكنها انتقلت من العمل التطوعي إلى عقد دائم مع منظمة كاريتاس منذ 2021. عن العودة تقول:

"أطفالي هنا... وإذا قرروا البقاء، أشعر أن مصيري مرتبط بهم."

"في ألمانيا هناك حد أدنى من العيش الكريم... هذا غير متوفر الآن في سوريا."

"أرغب بالعودة إلى سوريا... بدون لكن."

تمثل ريم نساء كثيرات ترى أن التربية والتعليم هما جسر المستقبل، لكن قرار العودة مرتبط بأطفالها واستقرارهم.

أم مصعب: حين تصبح الحقوق مسألة بقاء:

أم لأربعة أطفال ومنفصلة عن زوجها، تجد في ألمانيا حماية قانونية لم تكن متاحة في سوريا:

"الفرق الحقيقي لم يكن ماديًا، بل قانونيًا."

القانون منحها أمانًا فعليًا في السكن والحضانة، مما مكّنها من متابعة عملها وأداء دورها الأسري، لكنها تحذر:

"لا أستطيع ضمان حضانة أطفالي أو حمايتي في سوريا."

"المرأة السورية جبّارة... وجودنا في هذه الحياة له رسالة."

تؤكد أم مصعب أن الحماية القانونية والاستقلال المالي هما الأساس لاستمرار المرأة في أي مجتمع، وأن العودة إلى سوريا تتطلب ضمان حقوقها أسوة بالمهجر.

بيداء وليد نصرالله: بناء جسور بين المنفى والوطن:

وصلت بيداء إلى ألمانيا عام 2015، أم لطفلين وزوج مريض، لتجد نفسها أمام مسؤوليات مركبة. بدأت عملها مع المرأة والطفل من التطوع، ووصلت إلى وظيفة رسمية، مكتسبة خبرة اجتماعية وإدارية واسعة:

«في سوريا القانون موجود، لكنه لا يُطبَّق دائمًا... هنا أشعر بالحماية لي ولأطفالي.»

الهجرة منحتني وعيًا أكبر بأهمية الأولويات الأسرية والمهنية وإدارة التحديات اليومية:

«أي قرار بالعودة يعتمد على أمان الأطفال واستقرارهم، مع فرصة لتطبيق خبراتي في المجتمع الجديد.»

وترى بيداء أن العودة ممكنة فقط ضمن خطة شاملة توفر حماية قانونية واجتماعية:

«أرغب بالعودة، لكن يجب أن تكون هناك مؤسسات قوية تضمن الأمان والاستقرار لعائلتي.»

نور لؤي معمار: البقاء خيار الأمان

نور، مدرسة لغة إنجليزية وأم لطفلين، بعد انفصالها من زوجها تعتبر نفسها صاحبة مسؤولية وقرار فعلي في حياتها:

«نعم، أملك حرية اتخاذ قرار العودة أو البقاء. لدي طفلان، وأتولى مسؤوليتهم بالكامل، وهذا يمنحني حرية أكبر في اختياراتي.»

عن شعورها بالاعتراف والكرامة المهنية:

«عندما وقّعنا العقد، شعرت لأول مرة أن جهدي مقدّر وأنني محسّوبة.»

«أعامل كبني آدم مستقل... هذا لم أجربه في سوريا.»

وتعتبر حماية الأطفال أولوية قصوى:

«هنا الدولة تحمي الأطفال، وتضمن لهم حقوقهم في الرعاية والتعليم والكرامة.»

«المكان الذي أشعر فيه بالأمان والأمانة هو هنا.»

نور تؤكد أن القانون وحده لا يكفي إذا لم يصحبه مجتمع واعٍ، وأن الاستقرار النفسي والاجتماعي جزء من حق المرأة في العودة.

دانية موفق حمود: الخبرة والوعي... أمل مشروط بالاستقرار:

تحمل دانية خبرة مهنية من سوريا، عززتها في ألمانيا بإطار قانوني واضح، حيث ترى أن الاستقلال الحقيقي لا يُصنع بالشخصية وحدها، بل بالمؤسسات:

«في ألمانيا، أصبح الاستقلال مؤسسيًا... وجود نظام محدد للحقوق والواجبات يحمي المرأة ويضمن استمرارية استقلالها.»

الغربة جعلتها أكثر وعيًا بأهمية الأسرة والمجتمع، وقدرتها على الموازنة بين الخصوصية والانتماء وحماية أطفالها:

«أي قرار بشأن العودة يُتخذ أولًا بناءً على مصلحة الأطفال، مع ضمان نظام تعليمي يحافظ على هويتهم.»

«أرغب بالعودة، ولكنني بحاجة أولًا لرؤية استقرار مؤسسي وخطوات عملية تضمن الأمان لجميع أفراد عائلتي.»

العودة ليست حنينًا... بل عقد ثقة مع الدولة:

تتقاطع شهادات النساء الخمس عند حقيقة واحدة: الحرية ليست شعارًا يُتداول، بل ممارسة يومية تحميها القوانين ويعززها وعي المرأة بحقوقها واستقلالها. الاستطلاعات تؤكد أن العودة لا يمكن أن تكون مجرد حنين للوطن، بل يجب أن تكون آمنة ومؤسسية ومضمونة قانونيًا واجتماعيًا. المرأة السورية في المهجر لم تعد شاهدة صامتة، بل فاعلة، وخبرتها القانونية والاجتماعية قد تصبح حجر أساس في إعادة بناء سوريا.

اليوم، تواجه الحكومة اختبارًا حقيقيًا: هل ستوفر بيئة جاذبة وآمنة للمرأة السورية، تضمن استقلالها وحماية حقوقها بعد كل تضحياتها؟ هل ستجعل العودة حقًا مضمونًا يشمل العدالة والحماية، وتكون شريكًا فاعلًا في صياغة المستقبل، لا مجرد مستخدم لشعارها؟ فالنساء السوريات لسن عبئًا على المستقبل، بل أحد مفاتيحه الأساسية، وعودتهن قرار مؤسسي يجب أن يحوّل خبرات الغربة إلى قوة لإعادة الوطن، لا مجرد حنين إليه.

العدالة «والحماية» الاجتماعية في سورية

في اطار الكفاءة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية، 2026-2029

«تحليل للسياسات الممكنة في سورية.. في 3 أجزاء»

الجزء 3: تفصيل مكونات شبكة الحماية السورية (1)

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

نكرر ما ذكرناه في الجزئين الأول والثاني ان العدالة الاجتماعية هي مسؤولية رئيسة للدولة في ضمان توزيع عادل للدخل والثرة بين المواطنين. ولا مهرب من ذلكَ حتى وان كان الاقتصاد. فالمسؤولية الاجتماعية لا تلثغي ابدا. وهذا ما نسعى قوله الى الحكومة الانتقالية في سورية الجديدة.

تعتبر شبكة الحماية الاجتماعية في سورية احد مظاهر العقد الاجتماعي الذي نجم عن نظرة الدولة الى دورها منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي. وقد ترسخ هذا الدور من خلال سيطرة الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني وتخطيطه بصورة مركزية تقريبا. وهذا جعل من عناصر ومقومات شبكة الحماية الاجتماعية بمفهومها السيادي، وليس الوظيفي الاقتصادي، احد اهم ادوات ادارة المجتمع وتامين مستلزمات الافراد المعيشية والمهنية.

ولهذا شملت شبكة الحماية الاجتماعية القائمة عناصر الإنتاج المتمثلة بتوفير التعليم المجاني، والصحة المجانية، والالتزام بالتشغيل والتوظيف لشريحة كبيرة من خريجي النظام التعليمي، ودعم اسعار الكهرباء، والمياه، وعدد من اسعار المواد الغذائية الاساسية.

رابعاً. كيفية تفعيل أدوات الشبكة

تمثل السياسات الإصلاحية في إطار مسيرة التطوير والتحديث المنطلق الفكري لتحسين كفاءة نظام التشغيل. والسؤال الذي يفرض نفسه ماذا يمكن عمله لتحسين تقاعس أطراف التشغيل؟ والإجابة على هذا التساؤل تعتمد على السياسات والإجراءات المتخذة، وكذلك على كيفية تطبيقها بحد ذاتها. إن نجاح أو تعثر تلك السياسات كان ولا يزال معتمدا على كيفية تصميمها وتنفيذها قبل جودة الفكرة نفسها.

أ- تطوير نظام التأمينات:

من الطبيعي أن ينظر إلى تطوير نظام التأمينات الاجتماعية، بمفهومها المتكامل، كمنطلق بحيث تشتمل على الخطوات التالية:

1- تعديل مبلغ التعويضات المالية المدفوعة للمستفيدين باستمرار بما يجعله متناسباً مع تكلفة المعيشة، وان يغطي مبلغ المعاشات التقاعدية الحد الأدنى لتكلفة المعيشة الحقيقية في سورية. وقد يأتي تمويل هذا التعديل عن طريق ربط مساهمة صاحب العمل والعامل بمعدل التضخم، وكذلك ربط الأجر بمعدل التضخم ومتطلبات تكلفة المعيشة الفعلية.

2- توسعة تغطية التأمينات بحيث تشمل كل العاملين، سواء لحسابهم أو بأجر، بدون استثناء سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام بغض النظر عن المسميات القانونية للوظيفة أو طبيعة العمل، وتطبيق التقنية والمعلومات الحديثة في المتابعة، واستحداث الرقم الوطني (أو رقم الضمان الاجتماعي الوطني) للفرد لمتابعة مساهمته أينما كان مكان وزمان عمله. ومن الممكن بسهولة، نسبية، زيادة تغطية التأمينات للقطاع الخاص من 55% ربما إلى أكثر من 70% خلال فترة بسيطة وذلك بإدراج المنشآت في النشاطات المنظمة في مراكز المدن، على الأقل.

3- تسوية أوضاع المنشآت الخاصة المخالفة عن تسجيل عمالتها، أو تلك المخالفة للترخيص، بالإعفاء من رسوم الفترة الماضية والسماح لها بإشراك عمالتها في التأمينات تدريجيا، عدديا ونسبيا، خلال فترة زمنية محددة ريثما تتم تغطية تلك العمالة المخالفة.

4- تخفيض نسبة الاشتراك في سنوات التأسيس أو سنوات التسوية بما يشجع كافة المنشآت على تسجيل عمالتها مبكرا.

5- ربما يكون تطوير موارد مؤسسة التأمينات الاجتماعية ذاتها وتنويع مصادر دخلها وتقوية استقلالها المالي وتعظيم إيراداتها أهم الخطوات العملية التي تمكن المؤسسة من توسعة تغطيتها وتعميقها. ومن ضمن إجراءات التطوير هذه أن يتم استكمال تعديل نظامها بحيث يسمح لها بالاحتفاظ بمواردها واستثمارها سواء في حالة تغير رب العمل أو تغير مكان العمل، وكذلك عدم صرف هذه التعويضات قبل بلوغ المستفيد سن التقاعد مما يوفر له مورداً مضمونا عند الحاجة. وأن تدير مواردها المالية مباشرة، بصورة كاملة وعدم تحويل فائض الدخل أو الإيرادات إلى حساب الميزانية العامة للدولة، مما سيمكنها من توليد عوائد دخل إضافية جديدة للمستفيدين، وبالتالي زيادة المنافع، في وقت لاحق.

ب- التامين (التعويض) ضد البطالة:

استحداث برنامج «التأمين ضد البطالة» للعمالة وخاصة في القطاع الخاص، لان قوانين التوظيف تجعل عملية الاستغناء عن العمالة الحكومية عملية صعبة جدا، وذلك ضمن قواعد واضحة ومحددة تضمن للفرد كرامته، والحفاظ على مستوى مقبول للمعيشة له ولأسرته لفترة مؤقتة ريثما يتم ترتيب فرصة عمل أخرى له. وهذا البرنامج يستلزم تقوية وتدعيم مكاتب الاستخدام والتشغيل القائمة بما يمكنها من التعرف على احتياجات أصحاب الأعمال وملاءمتها مع المتعطلين المسجلين، بالإضافة إلى تطوير المعونة الاجتماعية بحيث تعطي دعما حقيقيا للأسرة المحتاجة وحماية الطفولة بما يتناسب والدخل الحقيقي للأسرة واحتياجاتها.

وقد يتساءل البعض عن كيفية تدبير التمويل اللازم لهذا البرنامج بدون خلق أعباء إضافية على الميزانية. والإجابة على هذا ليست بالسهولة، فتنفيذه يتطلب وقتاً طويلاً والتزاماً واضحاً من قبل الحكومة. وهنالك مصادر عدة لتدبير الموارد المالية اللازمة «للتأمين ضد البطالة» وللمعونة الاجتماعية المباشرة ويأتي في مقدمتها استخدام «نفس الأموال» التي تولدت عن تخفيض الدعم السلعي والمؤسسي السابق، ولكن بتحويلها هذه المرة للمستفيدين مباشرة.

ج- تحرير سوق العمل الخاص:

لقد سبق للقطاع الخاص أن فقد حقه في تسريح أي عامل من عماله وترتب عليه الاستحصال على موافقة لجية قضايا التسريح واتباع إجراءات معقدة تستغرق وقتا مديدا وجهدا كبيرا وتكلفة باهظة. وأوجب على صاحب العمل الذي يريد تسريح أحد عماله أن يحصل مسبقاً على موافقة لجنة قضايا التسريح التي منحت صلاحيات قضائية ويكون حكمها بالموافقة على التسريح أو رفضه قابل لاستئناف أمام محكمة الاستئناف. وفي حال مخالفة صاحب العمل لهذه الأصول يلتزم بدفع نسبة 80% من أجر العامل ولا يقطع هذا الأجر إلا عند مباشرة العامل عملاً آخر، عندها يعد منفصلاً عن عمله السابق.

أما الآن وبعد 50 سنة من صدور القانون، فقد تبدلت المعطيات السابقة كافة وتعدلت سياسة الدولة الاقتصادية واتجهت إلى تشجيع القطاعين الخاص والمشترك والمال الخارجي على الاستثمار في البلاد، وكذلك تشجيع أموال القطاع الخاص على العودة إلى البلاد والاستثمار فيها بغية إيجاد فرص عمل جديدة تستوعب اليد العاملة الشابة التي تخرج إلى سوق العمالة بمئات الألوف سنوياً ولا بجد

الوظائف الكافية لاستيعابها، فتساهم هذه الأموال في حل مشكلة البطالة المتفاقمة، لذلك فإن الدولة تسعى إلى إزالة كافة المعوقات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف المهم.

لذلك لم يعد قانون قضايا التسريح متلائما مع المرحلة الجديدة، وقد تدنت أهمية ضمان بقاء آلاف العمال غير المؤهلين على رأس عملهم في القطاع الخاص أمام مئات الألوف من العمال الذين يخشى القطاع الخاص من استخدام بعضهم تحسبا من وطأة قانون قضايا التسريح.

كما أن حرية المستثمر العربي أو الأجنبي في اختيار عماله السوريين، وإلزام هؤلاء العمال بإتمام إجراءات الاستحصال على موافقة وزارة الداخلية المعقدة جداً وتحتاج إلى فترة مديدة، كما أنها تقيد المستثمر غير السوري في تنفيذ مشروعه واختيار عماله وتسريح من لم ينجح في الاختبار. لذلك يقتضي معاملة مشاريع الاستثمار جميعها على قدم المساواة، وإعادة النظر في هذا القانون الذي غدا من معوقات استثمار المال الخارجي في سورية.

د- دور مكاتب التشغيل:

من حيث المبدأ، تلعب مكاتب التشغيل دوراً هاماً كمرصد للبطالة ويمكن من خلالها تبيان الوضع الحقيقي لها، ما هو عددها، تقسيمها حسب التحصيل العلمي، وحسب المناطق والمحافظات وحسب العمر والجنس والمهارة الحرفية. وبالتالي يمكن أن تشكل قاعدة بيانات على غاية من الأهمية لمتخذي القرار الاقتصادي وخاصة لجهة الخطط الاستثمارية والإنمائية والدراسات الديموغرافية. كذلك تتيح مكاتب التشغيل ضماناً للعاطلين عن العمل بالحصول على فرص متكافئة ومتساوية أمام القانون وهذا ما يساهم إلى حد كبير في تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وبالتالي بدفع هذا الأمر الأفراد إلى زيادة مهاراتهم تحصيلهم العلمي ليحصلوا على ميزة تفاضلية في ترشيح مكاتب التشغيل لمواقع العمل.

إن الانسجام المطلوب بين الأطراف الثلاثة: أصحاب العمل، العمال، والحكومة ضرورة لتحقيق أفضل استثمار في الرأسمال البشري. وتلعب مكاتب التشغيل دوراً مهماً في تنظيم العلاقة بين هذه الأطراف وهذا يقتضي بالضرورة أن تقوم هذه الأطراف بتطوير الأداء في مكاتب التشغيل.

ولتفعيل دور هذه المكاتب وتكاملها مع أنشطة الهيئة، فانه من الممكن اتخاذ الإجراءات التالية ريثما يتم إنجاز المرصد الوطني للبطالة:

الأتمتة الكاملة للوثائق والاستثمارات والأعمال الإدارية في مكاتب التشغيل.

ربط مكاتب التشغيل بشبكة محلية مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمكتب المركزي للإحصاء وتبادل المعلومات إلكترونياً.

مساهمة القطاع الخاص (أرباب العمل) في دعم التشغيل باتجاه اعتماد المسجلين فيها.

إيجاد برنامج تدريبي وتأهيل وطني أو إقامة هيئة عليا للتدريب والتأهيل تعنى بشؤون المسجلين والذين لا يملكون مهارات كافية لترشيحهم إلى أماكن العمل.

اعتماد تصنيف علمي متطور ضمن مكاتب التشغيل وبالنسبة للاختصاصات المطلوبة. مما يسمح للعاطلين عن العمل بالتوجه لتأهيل أنفسهم ذاتياً لمواكبة حاجة السوق.

تغيير فلسفة الاتكال على الدولة للحصول على فرصة العمل إلى فلسفة أخرى قائمة على مساعدة الدولة للفرد لكي يخلق فرصة عمل لنفسه ولغيره ويظهر دور مكاتب التشغيل هذا من خلال التنسيق مع هيئة مكافحة البطالة والتي تعتمد على أسلوب المبادرة الفردية للمواطن وأسلوب العمل الحر المدعوم مالياً وفنياً من قبل الحكومة.

وفي هذا الإطار تقدم هيئة مكافحة البطالة دوراً في دعم مكاتب التشغيل والتخفيف من الأعباء الملقاة على كاهلها من خلال تزويدها للمكاتب بقائمة من أسماء المستفيدين ليصار إلى حذف أسمائهم من سجلاتها على اعتبار أن فرصة العمل قد تأمنت للعاطل عن العمل، وهذا لا يعني بالضرورة أن المواطن قد فقد حقه بالعمل الإداري أو الإنتاجي في الحكومة، ولكن الأمر هذا يصبح خاضعاً للأولويات.

ينبغي معاملة مشاريع الاستثمار جميعها على قدم المساواة

الذات والرغبة المستحيلة

أحمد نسيم برقاوي

من ذا الذي من بين الفلاسفة أو علماء النفس أو علماء الاجتماع لم يكتب عن الرغبة!

وهل ترك فرويد ولاكان ودولوز من المعاصرين قولاً لمستزيد؟

الجواب نعم لا أحد باستطاعته أن يستنفد القول بالرغبة. وإلا لما دخلنا هذا الباب من القول.

دعوني من الرغبة اللاواعية التي يكون القول فيها ظناً أكبر من الرغبة الواعية.

ودعوني من الرغبة البيولوجية والتي لا أحد له الفضل في كشفها، ولا معنى لتسميتها بالحاجات كما عند لاكان.

دعوني من الرغبة الفائضة عن البيولوجية حيث الرغبة في موضوعات - أشياء تخلقها ثقافة السلعة، ولا يحتاج القول فيها إلى ذكاء.

دعوني من حدود الرغبة التي تجعل كائناً ما واقعياً جداً.

دعني من كل الرغبات الواقعية والممكنة – دعوني من كل هذا لأذهب بكم إلى مسألتين: الرغبة المستحيلة، وعوائق إشباع الرغبة ووآثارها على الذات.

الهم الأكبر والأصعب والممض لدى أي ذات هو الرغبة المستحيلة.

هل تصل الذات فعلاً إلى مرحلة الرغبة المستحيلة ؟ هل تصل إلى الرغبة المستحيلة مع علمها إنها مستحيلة ما الرغبة المستحيلة؟

الرغبة عموماً هي الذات في المستقبل، حتى ولو كانت الرغبة في عالم الآخرة، فإن الذات تكون حاضرة في هذا العالم وتصوره.

الرغبة – بهذا المعنى- ما يجب أن تكون عليه الذات، الذات التي تعاني شحاً في الإشباع وتتولد الرغبة داخل الذات.

المستحيل ما لاسبيل إلى تحقيقه في الواقع، فهناك تناقض بين المستحيل والعقل والواقع عندها تكون الرغبة المستحيلة هي الرغبة اللاواقعية، قلنا اللاواقعية ولم نقل اللاعقلية، لأن كل ما يصدر عن الذات وعقل الذات هو عقلي كما قلنا في كتابنا "كوميديا الوجود الإنساني".

الرغبة المستحيلة ثمرة الذات المتأففة إلى الحد المطلق، إني لا أتحدث هنا عن التمنياتالمستحيلة التي تحمل صاحبها على التأفف، بل عن التأفف الذي يخلق الرغبة المستحيلة.

فلقد أنتج التاريخ الدائم من وجود الشر في الحياة رغبة مستحيلة في وجود العالم بلا شر. كم أنتج الموت- موت الإنسان رغبة قصوى في القيامة والبعث.

وأنتجت العذابات المتوالدة من غياب العدالة والمساواة الرغبة في العدالة.

وخلق الثأر والحقد الغربة في التسامح، وقيام مجتمع التسامح.

في تحليل الرغبة المستحيلة لامعنى للسؤال أيهما أولي الذات أم الرغبة بموضوع خارجي. فالرغبة هنا لاتتحدد بالمتعة، كما لا تتحدد باللذة، إن الذات تتوجه أو تندفع إلى العالم النقيض، العالم المختلف، العالم الذي يحقق رغبة مقصودة وإن كانت رغبة مستحيلة.

فبمعزل عن تحديد معنى الشر في الثقافات الإنسانية، وبمعزل عما إذا كان الشر مطلقاً أو نسبياً، فإن الأنبياء والفلاسفة والحكماء خاضوا صراعاً قوياً مع "الشيطان" من أجل عالم بلا شيطان. من أجل انتصار إله الخير على إله الشر انتصاراً مطلقاً.

هذه الرغبة في انتصار الخير المطلق على الشر حاضرة في أذهان جميع البشر ومعبر عنها من قبل كثير من الذين يفكرون.

غير أن مرحلة من مراحل التاريخ البشري لم تشهد ولن تشهد هزيمة الشر، فالرغبة المستحيلة في هزيمة الشر –وإن كانت موقفاً- أخلاقياً محموداً- غير أنها لم تكن أبداً- وفي أية لحظة – رغبة واقعية. الموت أم المشكلات. ولست في معرض إعادة ما قلناه في كتابنا "الأنا" و"كوميديا الوجود الإنساني"، لكن الموت تأكيد لفكرة الرغبة المستحيلة، حيث البحث عن التحرر من الموت رغبة دائمة تحققت على مستوى الفكرة.

إن التقمص والنسخ والرسخ وبعث الإنسان جسداً وروحاً أو بعثه روحاً هي الرغبة المستحيلة التي أنتجها الكائن البشري علّه يتخلص من ثقل الشعور بالعدم المطلق لوجوده.

فالتأفف من الموت لا يوازيه أي تأفف، إنه الخوف على الحياة، على البقاء وما يترتب عليه من سلوك.

ولقد ترتب على الرغبة المستحيلة في الخلود خيال جامح، ومواجهة ضارية بين الفناء –الموت- وهو أمر واقعي تجريبي، يؤكد موت الآخر والرغبة في الخلود وهو أمر رغبة لاتؤسس إلا على الرغبة ذاتها. الرغبة التي لا أحد باستطاعته أن يحققها – لا الذات الراغبة ولا ذات آخر- فلا سبيل إذاً إلا لتصور المستحيل واقعاً ممكناً في عالم آخر غير منظور، حتى ولو كان هذا العالم موجوداً على الأرض. كالتقمص مثلاً.

ومن زاوية الرغبة المستحيلة فليس هناك فرق بين بوذا والمسيح وماركس، فالعالم بلا شر ولا عذابات ولا أحقاد ولا استغلال هو الرغبة المستحيلة لديهم جميعاً.

فالشيوعية هي عالم مرغوب حيث يعيش كل حسب حاجته، أن يكون هناك مجتمع يحقق حاجة كل إنسان فهذا أمرٌ مستحيل لاسيما ونحن لانعرف تطور المجتمعات أصلاً.

الرغبة المستحيلة هي التعبير المتأفف لحضور الذات في هذا العالم.

لم يعد السؤال المركزي في سوريا اليوم متعلقاً بمن يسيطر على الأرض، بل بمن يستطيع إدارة حياة الناس فوقها. فاستعادة الجغرافيا، مهما بدت كاملة على الخرائط، لم تتحول بعد إلى استعادة فعلية للدولة بوصفها عقداً اجتماعياً ومؤسساتٍ قادرة على حماية الكرامة، وتنظيم الاختلاف، وتوزيع الأعباء بعدالة.

سوريا بين استعادة الجغرافيا واختبار الدولة:
السياسة حين تصطدم بالخبز والذاكرة

مرعي الرمضان

في الشارع السوري، حيث يقف المواطن في طوابير الخبز، أو يترقّب دخلاً شهرياً بالكاد يلامس الحدّ الأدنى من متطلبات العيش، أو يحاول إنقاذ ورشة صغيرة من الإغـلاق تحت ضغط المصاريف التشغيلية والجبايات، يتكشف جوهر المرحلة الراهنة. انتهت المعارك الكبرى إلى حدّ بعيد، لكن أسباب الانهيار لم تُمسّ بعد. التحدي الحقيقي لم يعد أمنياً بالمعنى التقليدي، بل سياسياً واقتصادياً ومؤسساتياً: كيف ننتقل من إدارة الأزمة بعقلية أمنية إلى إدارة دولة تتعامل مع مواطنيها بوصفهم شركاء لا عبئاً؟

الاقتصاد هنا ليس ملفاً تقنياً، بل قنبلة اجتماعية موقوتة. فتآكل الطبقة الوسطى بفعل السياسات الاقـتـصـاديـة وطـول أمـد الـصـراع، واتساع رقعة الفقر، وانـسـداد أفق العمل أمـام الشباب، يُشكّل اليوم الـخـطـر الأكـبـر عـلـى أي اسـتـقـرار سياسي. إعادة الإعمار، حين تُختزل فـي مشاريع هندسية أو صفقات مغلقة، تعيد إنتاج اقتصاد الريع والزبائنية، ولا تعيد بناء المجتمع. ما يحتاجه السوريون هو اقتصاد يعيد دمجهم في الإنتاج، لا نظاماً يعيد تدوير المعونات والامتيازات.

لكن الخبز وحده لا يصنع دولة. فالذاكرة السورية مثقلة بأسئلة لم تجد إجابة: عن القتلى، والمعتقلين، والمفقودين، والـبـيـوت الـمـصـادرة. تجاهل هذه الملفات باسم «الاستقرار» لا يصنع مصالحة، بل يؤسس لصراع مؤجل. وفي المقابل، فتحها بلا إطار عقلاني قد يعيد تفجير المجتمع. التحدي يكمن في إدارة الماضي دون أن يحكم المستقبل، عبر عدالة تُنصف الضحايا وتعيد بناء الثقة، دون أن تتحول إلى أداة انتقام أو تصفية سياسية.

في السياسة، تبقى الحريات العامة إحـدى أكـثـر الـقـضـايـا حساسية. السوري الذي خبر القمع والفوضى معاً لا يطلب حرية بلا سقف، ولا دولة بلا صوت. ما يريده هو مساحة قانونية آمنة: أن ينتقد دون خوف، وأن ينظم نفسه دون شيطنة، وأن يختلف دون أن يُقصى. هنا، لا بد من الانتقال من منطق المنع الشامل إلى تنظيم قانوني تدريجي يحمي السلم الأهلي دون خنق المجال العام.

أما الإعـلام، فهو مـرآة هذا الاختبار. إعـلام يكتفي بترديد «الإنـجـازات» يفقد الناس ثقتهم، وإعلام ممول من الخارج يعمّق الاستقطاب. ما تحتاجه سوريا هو إعلام وطني يمارس الرقابة قبل الترويج، ويكشف الفساد الصغير قبل الكبير، ويعيد السياسة إلى لغة الناس لا إلى لغة البيانات الخشبية.

وتقف مؤسسات الدولة، من البرلمان إلى الحكومة والإدارات العامة، أمام امتحان لا يُقاس بعدد القوانين، بـل بمدى شعور المواطن أن هذه المؤسسات تعمل لأجله. المرحلة الأولى من أي تحول لا تبدأ بالدساتير الكبرى، بل بإصلاح بسيط وعميق: خدمات تعمل، وإدارة أقل تعقيداً، وقضاء يُنظر إليه كملاذ لا كأداة.

وفي المساحة التي خلّفها ضعف الدولة، تمدّد المجتمع المدني بأدوار متباينة؛ أحياناً كاستجابة ضرورية لحاجات الناس، وأحياناً كبديل هشّ عن مؤسسات غائبة. غير أن الرهان على المجتمع المدني لا يمكن أن يكون بديلاً عن إعادة بناء الدولة، ولا ساحة صـراع معها. دوره الحقيقي يكمن في كونه مساحة وسيطة: تعبّر عن المجتمع، وتراقب الأداء العام، وتساهم في ردم فجوة الثقة، دون أن تتحول إلى سلطة موازية أو أداة ارتهان سياسي أو تمويلي. فمجتمع مدني منفصل عن الناس لا يعوّض غياب الدولة، بل يفاقم هشاشتها.

ما يحتاجه السوريون هو اقتصاد يعيد دمجهم في الإنتاج.. لا نظاماً يعيد تدوير المعونات والامتيازات

في النهاية، سوريا لا تحتاج اليوم إلى شـعـارات عن «مرحلة جديدة»، بل إلى سياسة ترى الواقع كما هو: مجتمع منهك، واقتصاد هش، ودولة مجروحة. النجاح لن يكون في إعلان التحول، بل في تحسين يوم الناس خطوة خطوة، وبناء ثقة بطيئة لكنها حقيقية. فالدولة التي تفشل في إدارة الخبز، والذاكرة، والكرامة معاً، لن تنقذها أي معادلة أمنية مهما بدت محكمة.

باب التيه.. قصة قصيرة

- يُمااااا...!
غطّتِ وجهها بذيل عِصبتها، ومثّلها فعلتِ بالشماغ.
حشدٌ كبيرٌ من البشر غصّت به الصالةُ الأغلبية بنصف وجّه.
رائحة الذل المعجون بالعجز كانت خانقة. مالتِ عليّ أمي، وهمستِ:
- سبحان مغيّر الأحوال. أين كان مخبأ لنا كل هذا؟!
- أقدار يما أقدار.
- طول عمرها كانت خيراتنا تكفينا، وتزيد، وتفيض على الغريب.
الأرقام على اللوحة الالكترونية في صدر الصالة تتبدل ببطء ورتابة قاتلة، لكن من يجرؤ على الاحتجاج!
إلحاح أمي نزع عني آخر ورقات توت الرجولة:
- وهل نموت جوعاً يا ولدي؟!
- ....
- كلهم يذهبون، ولا تنسى أن الصغار لا يتحملون مثلي ومثلك.
لفت انتباهي أن من يدخل لاستلام (المعونة) لا يخرج من الباب الذي دخل منه، والذي لايوجد غيره في الصالة أصلاً!
لابد أن هناك باب خارجي للمكتب لا يفضي إلى الصالة.
خطر لي أن أسأل الرجل الذي يوزع الأرقام، ثم استسخفت ذلك، فعدلت: ربما تقصدوا الأمر ليرفعوا الحرج عن الناس.
شددتِ قبضتي على الرقم، حين رفض الرجل إعطاء المتأخرين أرقاماً:
- تعالوا بكرا يا شباب. انتهى توزيع الأرقام اليوم.
التفتتِ إليّ أمي بنظرة باسمة، ذكّرتني باحتجاجي على المجيء باكراً، فرددتِ عليها بابتسامة مماثلة.
بعد أن استعادتِ الصالة رشاقتها، صرتِ أترقب لوحة الأرقام بشغف مشوب بالتوتر:
- هانت يما.. هانت.
أسندتهاّ على كتفي حتى نهضتِ عن الكرسي، ثم جهزتِ الأوراق، وقدتها إلى حيث اللوحة، التي ما أن رأتها حتى استقبلتنا بالرقم المطلوب.
- يالله يما.
فتحتِ البّاب، ودخلنا.. أو خرجنا.
ما عدتِ أعرف من هول الصدمة!
لم يقدنا الباب إلا إلى الشارع العام تماماً. لا مكتب ولا هم يحزنون!
تلفتِ يميناً ويساراً. درتِ حول نفسّي مرات. لا شيء سوى الشارع. ناس وسيارات وباعة و..!
- شو اللي صار يا ابني؟!
طلبتِ منها ألا تتحرك من مكانها، ورجعتِ إلى الباب الذي خرجنا منه. دفعته بنزق، فصدمتِ بامرأة كانت ترضع وليدها، وحولها ثلاثة أطفال يجلسون على سجادة، ويتابعون التلفاز.
بذهول، غطّتِ صدرها، وقذفتني:
- يخرب بيتك.. فايت على زريبة! صحيح اللي استحوا ماتوا!!
تجمّد لساني من هول الصّدمة، فسارعتِ بالخروج، وإغلاق الباب خلفي.
رجوتِ أمي أن تنتظر قليلا حتى أعود، وقصدتِ (النوفوتيه) المقابل لنا تماماً.
- عفوا يا أخي. ممكن أن تدلني على مكتب إغاثة النازحين في هذا الشارع.
- والله يا أخي صار لي عشرين سنة أشتغل في هذا المحل، ولم أسمع بوجود مكتب للنازحين في هذه المنطقة!
- معقول؟!
- أعرف المنطقة كما أعرف راحة يدي. لا تتعب نفسك.
عدتِ وخيبتي كسيراً إلى أمي، فلم أجدها!
ذرعتِ الشارع ذهاباً وإياباً دون فائدة! سألتِ عنها المحلات القريبة، فأنكروا رؤيتها!
وقفتِ في الشارع، ورحت أصيح بأعلى صوتي:
- يمااااه.. يمااه!
شعرتِ بيدها تهزني بقوة، فأفقتِ:
- سمّ بالله وتعوّذ من إبليس يا ولدي.. ما لك تصيح؟!
- كابوس يما.. كابوس. الله يلعن الشيطّان.
- سمّ بالله، وخذ.. اشرب الماء.
بعد أن استعدتِ وعيي، وارتحتِ قليلاً، قالتِ:
- سأل عنك محمود، وقال: جهزوا حالكم إذا اتفقتم على الرحّيل.. سنرحل اليوم.
- لا يما.. لا.. الموت هنا أرحم.

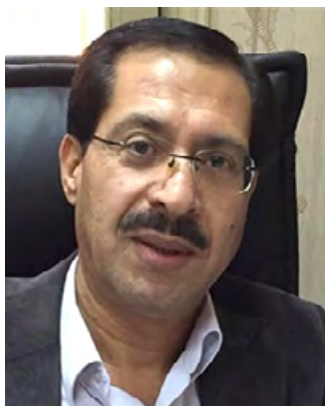

عبدالكريم المقداد

من النوروز إلى وقف النار
امتحان الدولة في شرق الفرات

بقلم:صفوان جمّو

قبل أن تُسمع أصوات الاشتباكات، كانت هناك إشارات سياسية لافتة لا يمكن تجاهلها. فقد أصدر الرئيس أحمد الشرع مرسومًا تشريعيًا منح الأكراد حقوق مواطنة متساوية، وأعاد الجنسية لآلاف المكتومين الذين حُرموا منها عقب استفتاء عام 1962، في خطوة طال انتظارها. كما جرى اعتماد 21 آذار/مارس عيد النوروز عيدًا وطنيًا وعطلة رسمية، في رسالة تعترف بالتعدد الثقافي بوصفه جزءًا من الهوية السورية. غير أن السؤال الذي يرافق هذه الخطوات، بهدوء ومن دون إنكار لأهميتها، هو ما إذا كانت ستتحول إلى ممارسة مؤسساتية راسخة، أم ستبقى محكومة بإرادة السياسة وظروف اللحظة.

ليس في المشهد السوري الراهن ما يشير إلى انزلاق نحو معركة مفتوحة، بقدر ما يعكس لحظة دقيقة لاختبار التوازنات. فبعد أيام من الاشتباكات بين الجيش العربي السوري وقوات سوريا الديمقراطية، توقفت النيران، وبدأ العمل على تثبيت وقف إطلاق النار، في إشارة إلى أن ما جرى لم يكن سعيًا للحسم العسكري، بل ضغطًا محسوبًا داخل سياق سياسي وأمني أوسع. وجاء 18 كانون الثاني/يناير ليكرّس هذا التحول مع توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين مظلوم عبدي والرئيس أحمد الشرع، وهو اتفاق يُستقبل بترحيب حذر، لأنه يعيد الاعتبار لفكرة الدولة بوصفها الإطار الجامع. ومع ذلك، يبقى التحدي الحقيقي في القدرة على ترجمة هذا الاتفاق من نص سياسي إلى واقع إداري وأمني واقتصادي، لا تفرغه التفاصيل أو الحسابات الضيقة من مضمونه.

ما حدث خلال الأسابيع الماضية يعكس طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، حيث تتداخل الجغرافيا بالاقتصاد، وتتحول بعض المناطق إلى ساحات تفاوض غير معلنة. فشرق الفرات، بثقله النفطي والزراعي، ليس مجرد مساحة نفوذ أمني، بل عقدة اقتصادية لا يمكن تجاوزها في أي مشروع لإعادة توحيد الدولة أو إطلاق مسار تعافٍ حقيقي. لكن ربط هذه المنطقة بالمركز اقتصاديًا ومؤسساتيًا يظل مهمة معقدة، تصطدم بتراكم سنوات من الإدارة المنفصلة، ومصالح تشكلت خارج إطار الدولة.

اليوم، ومع الحديث عن تمكين الدولة من بسط سيطرتها على المحافظات الثلاث، يبرز سؤال الإدارة أكثر من سؤال السيادة. فالحضور الأمني وحده لا يكفي، ما لم يُستكمل بإعادة بناء الثقة، وضمان أن تكون مؤسسات الدولة قادرة فعليًا على استيعاب التنوع، لا مجرد فرضه من الأعلى. وهنا تحديدًا تتسلل نبرة الشك: هل تملك الدولة اليوم الأدوات الإدارية والاقتصادية اللازمة لإدارة هذه المناطق بطريقة مختلفة عما عرفه السوريون سابقًا؟

لا يخلو الطريق من صعوبات، سواء في دمج القوى العسكرية ضمن المؤسسة العسكرية السورية، أو في إشراك الكوادر المحلية في مؤسسات الدولة، أو في تفكيك اقتصاد الظل. وهذه ملفات لا تُحل بالنيات وحدها، بل تحتاج إلى وقت، وضمانات، وآليات واضحة تحول دون العودة إلى منطق الإقصاء أو المركزية الثقيلة. في المحصلة، تبدو المرحلة المقبلة فرصة حقيقية، لكنها ليست مضمونة. فالسلاح قد يفرض تهدئة، والسياسة قد تفتح بابًا، لكن الاستقرار يتطلب صبرًا وقدرة على التغيير. وبين التفاؤل الحذر والشك، يبقى الرهان على أن تتحول هذه الخطوات من وعود ممكنة إلى واقع قابل للحياة، يمنح السوريين أملًا لا يكون مؤقتًا ولا معلّقًا.

قصيدتان
للشاعرة السورية لميس الرحبي

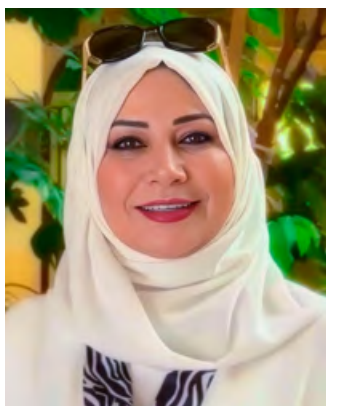

(الـعـابـرونَ عـلـى الـفـراتِ سـلامـا)
نـقـشـوا عـلـى وجـهِ الـزمـانِ وسـامـا
مـرّوا فـهـاجَ الـنـهـرُ فـخـرًا بـاسـلًا
وتـحـطـم الـطـغـيـانُ حـيـنَ تـنـامـا
هـذي الـضـفـافُ تـشـدُّ أزرَ سـيـوفِـهـم
وتـردّدُ الـتـكـبـيـرَ صـبـحًـا شـامـا
أفـراتُ حـدّثْ عـن رجـالٍ صـدقـوا
بـاعـوا الـنـفـوس لـيـحـفـظـوك ذمـامـا
(الـعـابـرونَ عـلـى الـفـراتِ سـلامـا)
خـاضـوا بـحـور الـمـوت حـيـن تـرامـى
نـزلـوا فـصـارَ الـنـهـرُ سـيـفًـا صـارمًـا
كـي يـرجـع الأعـداء مـنـه نـدامـى
سـيـظـل مـجـد الـعـرب يـكـتـب قـصـة
وتـظـل أجـمـل مـا تـرون الـشـامـا

***

مـا خـضـتُ بـحـرَ الـهـمّ إلا وارتـقـى
فـيّ الـرجـاءُ عـلـى هـمـوم الـبـارحـة
وغـفـرتُ لـلأقـدارِ مـا قـد جـرّبـت
مـنـي الـجـراحَ ولـم تـزلْ مـتـسـامـحـةْ
ومـضـيـتُ أرتـقـبُ الـمـدى فـي نـاظـري
لـيـنـوءَ بـالـحـلـمِ الـبـعـيـدِ مـلامـحـةْ
لا خـابَ مـن جـعـلَ الـرضـا تِـيـجـانَـه
حـتـى وإن سـارت خـطـاهُ الـجـارحـة
فـالـدربُ دربُ الـصـابـريـنَ وإنْ مـضـتْ
فـيـه الـدمـوعُ، تـكـلّـمـتْـهُ الـفـاتـحـةْ
مـا نـالـنـي يـأسٌ ولا خـذلـتْ يـدي
بـدعـائـهـا كـانـت لـروحـي شـارحـةْ
وإذا تـنـاءى الـحـبُّ عـن مـاضـي الـمـنـى
فـي داخـلـي ريـحُ انـتـظـارك فـائـحَـهْ

حكايات مخفية في شقوق جدران دمشق تحمل كل ورقة منها حكاية، ومنها مثلاً حكاية إبراهيم بن الأدهم، وحكاية أولاد عمر بن عبد العزيز، وأولاد هشام، وحكاية يوحنا المعمدان، وأشعار نزار. وكان أهل دمشق يضعون هذه الأوراق في شقوق البيوت والأشجار كي لا تدوسها أرجل المارة تعبيراً عن تقديسهم لكل ما هو مطبوع على الورق.

شقوق الجدران
في حارات دمشق القديمة

محمد الحفري

ما ذكرنا هو بعض الشذرات التي تشبه الأزهار اقتطفنا عدداً منها في محاولة الإشارة إلى كتاب «اذكريني دائماً» لمؤلفه الروائي والقاص والإعلامي عماد نداف الذي تتجسد في شخصيته النبالة المتطاولة سمواً وإنسانية والتي يسكب بعضاً منها في شقوق حيطان جدران البيوت والأشجار الحانية بفيئها على الناس.

ولعل أهمية هذه الكتابة، تأتي لكونها قد مازجت أكثر من جنس أدبي، حكاية وقصة، وتكثيفاً له علاقة وثيقة بالومضة والـ ق.ق.ج. وقد قاربت بعضها الرواية في رصدها لبعض المواقف، كما أنها تصلح لبناء درامي مصور يمكن البدء فيه بسبب غناه وتنوعه ويتضح من خلاله أن الكاتب يعشق أهل الشام ودرب الشام، ولذلك يحكي عن الأرض والبساتين والبيوت وأسراب الحمام والجيران والأشجار والأسواق والدكاكين والشوارع التي تغفو صباحاً، أو تغدو مثل فتاة تعبت من اللعب فنامت على كرسي، لكن دمشق لا تلعب كما يقول في نصه الموسوم « عندما نزلت فجراً إلى دمشق» لذلك يكتبها بحبر سري مصنوع من ورودها.

ونحن في هذه القراءة نميل إلى حيث يميل القلب، وخاصة ونحن نواجه عاشقاً تعتعه عشق الشام حتى الثمالة، وأجدني ألوح له بالقلب وحده مردداً: ليت تلك التي تقصدها تذكرك وتذكرنا جميعاً معك، وليتنا نستطيع أن نلم ذكرياتنا ونجمعها ونعيد ترتيبها، أو ليتنا على الأقل نستطيع أن نعيد « طلة» التي عشقها ذلك الشاب ليغدو بعد رحيلها «كشاشاً» للحمام يتخيلها كل لحظة حمامة رائعة الجمال تحط بين كفيه.

موجعة تلك الذكريات حقاً وجميلة في آن، واذكريني دائماً بنصوصها وحكاياتها وقصصها، وأقصد كل كلمة أقولها حرفياً، ومعها كل ما حواه هذا الكتاب هي ما خطه قلب ولد صغير جاب بعيني صقر كل الأمكنة التي كتب عنها، وهي ما خفق به قلب شاب لحبيبته حتى غدا قلبه ذاوياً أذبله الوجد، وهي ما أوصى به رجل حكيم قارع السنين، فخرج بعصارة فكره حكمة بالغة الأهمية سواء كان ذلك على لسانه، أو لسان الشخصيات التي تحدث عنها كما في تلك الورقة التي أخرجها من أحد الشقوق، وقد كتب عليها «يا أهل الشام. الحب هو الطريق إلى الله والإنسان».

وفي العودة إلى نصه الأول الذي يحمل عنوان المجموعة، ونقصد «اذكريني دائماً» على سبيل المثال نجد أن الكاتب وبذكاء قد ترك النص مفتوحاً ولم يجزم بأي قول عن تلك العبارة التي كتبت على تلك الصخرة، فهو

لم يؤكد أنها لذاك العاشق الذي تزوجت حبيبته إلى لبنان، وكتبها لتقرأها كلما عادت عن طريق الربوة، أم هي لذلك العاشق الذي رمى بنفسه من فوق تلك الصخرة؟ وهل هذا العاشق هو أبو الورد نفسه، وقد غضبت عليه والدته كي يتحول الورد على يديه إلى شوك؟

قسم الكاتب الكثير من نصوصه إلى مقاطع مستخدماً تقنية الاسترجاع والتذكر والحضور، وإمكانية سماع ما لا يستطيع غيره أن يلتقطه، والكاتب في هذه النصوص يقدم معلومات مهمة عن الشام وأهلها وعاداتها وأجوائها وشوارعها وساحاتها وأزقتها وحواريها، ويعرفنا على أدق التفصيلات. لم يستثني من ذلك حتى أنواع الحمام وطبائع من يربونه ونظراتهم الهائمة والمحلقة في الأجواء. وهذه الكتابة لها رائحة خاصة، وسحر خاص، وفيها تفرد يساعد في البناء استناداً إلى ما كتب.

لا أدري كيف علقت روحي في حب عماد نداف وقد كنت وما زلت ذاك الجنوبي العالقة في ثيابه رائحة الدخان والبارود، والفار من جحيم الحرب وأصوات المدافع والرصاص وهو في نظري ذلك الجبل الشامخ عظمة وإنسانية، وكان دائماً مثل أب عطوف وأخ رقيق، يتفانى في خدمة أصدقائه ومحبتهم.

سبب وجيه

كلنا يعاني من الأمراض: وجع الظهر، وجع الأسنان، ألم المفاصل، مغص البطن... لكننا نحاول أن نكابر، ليس إظهاراً للشجاعة وقدرة التحمل، بل خوفاً واحترازاً من كشفية الطبيب وقيمة فاتورة الصيدلاني، التي تذكرنا أن الموت أرحم.

اطلّع وراك

أشهر طويلة كان عدنان يلتمس العذر لصديقه نادر في عدم تمكنه من استرداد الدين المترتب على الأخير. فنادر الذي لزق بعدنان وكاد ينام عنده قبل الحصول على مبتغاه، مع الوعد بوفائه سريعاً، شمّع الخيط واختفى. وكلما اتصل به كان يتذرع مرة أنه في حمص، وأخرى في حلب، بعد أن يتأكد أن عدنان ما زال في دمشق.

إلى أن جاء الشهر الماضي، حيث قصد عدنان وسط دمشق، وأمام إشارة باب مصلى المرورية لفت انتباهه رؤية صديقه أمامه مباشرة في سيارته، فقام بالاتصال به... ليتلقى سيلاً من الأشواق والتحيات والأماني لو أن عدنان معه، فهو على البحر يقوم بعملية برونزاج بينما الصبايا يتمايلن غنجاً ودلالاً، خاتماً ذلك بقوله: (اشتهيتك معي).

عدنان الذي استفاق من المشهد الخيالي بادر إلى إجابة صديقه: «ما صار شي... اطلّع بالمراية وراك».

كلام رصاص

نضال خليل

عايشيين ع البوست

عجائب الدنيا سبعة بحسب ما قرأنا أو سمعنا، إلا أن شعبنا السوري اخترع عجيبة ثامنة في حياته اليومية القائمة على تحديث الصفحة. فمع كل صباح نستفيق على بوست عن ارتفاع الدولار فنرتجف، وبعد دقائق صفحة أخرى تزفّ البشرى بتحسّن صرف الليرة أمام المارد الأخضر فنرتخي، وبين الارتجاف والارتخاء نضيع مثل إشارة الإنترنت في ساعة الذروة. ويجب الاعتراف أننا بتنا نبني آراءنا ونتخذ قراراتنا من صفحات (شروي غروي)، ونبني مستقبلنا على إشاعات: (سرقات – خطف – انتهاكات... إلخ) مكتوبة بأسلوب مبتذل وصور مفبركة. فيما تقول صفحات: «انفراج قريب»، صفحة ترد: «أزمة خانقة». حتى الأمل صار كبطارية الموبايل الذي نستخدمه: ينخفض أسرع مما يرتفع.

الماغوط كان يقول: «أريد وطناً لا يموت فيه الناس قهراً». أما نحن... فنعيش على بوست، ونموت من بوست، وننتظر بوست جديد يخبرنا كيف نعيش اليوم.

باختصار: نحن شعب يعيش على تحديث الحالة، لا على تحسين الحالة. وإذا سألتَ أحدنا: «كيفك اليوم؟» يفتح هاتفه... ليتأكد قبل ما يجاوب.

راسب بالسلوك

أكثر من ساعة وأنا أسأل بائع محل الألبسة عن ثمن مجموعة من القطع، ولما ضجر من كثرة ما أنزل وفرّد على الطاولة، قال بنبرة مزمجرة: «قلّي شو طلبك بالضبط؟». فقلت بخجل: «في شي أرخص؟». فتمعنني من فوق لتحت قائلاً: «في... بس ما بناسبك».

قفلت: «ليش؟». قال: «لأنو اللي بيدور ع الرخيص ما بيسأل كتير». خرجت من المحل وأنا أشعر إنو السوق صار مدرسة... وأنا طالب راسب بالسلوك.

إدمان عربي

في مطار دولة أجنبية سُحبت عينات للفحص من مواطنين عرب مهاجرين. النتائج جاءت إيجابية للمواد المخدرة: «حزن جماعي»، و«كآبة موسمية»، و«أفكار انهزامية مُعدية». أمن المطار أوقفهم وحوّلهم لمصحّ نفسي لحين علاجهم من «السلبية القاتلة».

لاتردّ ولا تبدل

نعيش في واقع متناقض لحدّ التطرف. كل شيء يُستبدل: المسؤولون، الخطط، التصريحات، الأفكار، القناعات،المواقف... إلا المواطن. فهو القطعة الوحيدة التي لا تُردّ ولا تُستبدل... فقط تُستهلك.

مساوئ الصوت العالي

نحن الجيل القديم ثقّف نفسه سياسياً «ع الهسي»، لأننا لم نكن نجاهر أو نعلي صوتنا بصراحة، وذلك خوفاً من أصحاب الخط الحلو والمخابرات. الجيل الجديد لا ثقّف نفسه على مواقع التواصل، ولذلك فهو يخاف من انقطاع النت.

نحن كنا نهمس في دائرتنا الضيقة، هم يصرخون على الفيس بوك والتيك توك. الفرق أن صوتهم يضيع في زحمة الأصوات الكثيرة، أما صوتنا فكان يضيع ويضيّع صاحبو... معو ببيت خالتو.

الرياض.. عرض يحتفي بالدراما السورية وصناعها في ختام Joy Awards 2026

اختتم حفل Joy Awards 2026، في الرياض، بعرض احتفى بالدراما السوريّة، وصنّاعها، ونجومها، استمر حوالي 32 دقيقة، صعد في نهايته تركي آل الشيخ إلى خشبة المسرح، ليكتمل المشهد الاحتفالي بصورة تذكارية تجمعه بنجوم العرض من الفنّانين السوريين.

نينار برس NINAR PRESS نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد

مدير العلاقات العامة
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق
العمليات الفنية | BEST PRESS | Tel. +963 11 22 68 100 Mob. +963 9 33 678 100